

العسوسي: إيقاف بعض وحدات التصنيع بمصفاة الأحمدى كإجراء وقائي



خالد العسوسي

إلى الوضع الطبيعي الذي سيسفرق بعض الوقت.

حالياً العمل على إعادة تشغيل الوحدات المتوقفة والرجوع

اعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية إيقاف بعض وحدات التصنيع والوحدات الأخرى التابعة لمصفاة ميناء الأحمدى.

وقال المتحدث الرسمي باسم الشركة ونائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة المهندس خالد العسوسي إن إدارة مصفاة ميناء الأحمدى اتخذت قراراً بإيقاف هذه الوحدات كإجراء وقائي بعد انقطاع مياه التبريد القادمة من البحر والتي تقوم الهيئة العامة للصناعة بضخها إلى المصفاة.

وأوضح العسوسي أن هذا الإيقاف غير المجدول نتج عنه بعض الانبعاثات والأبخنة لفترة محدودة لم تتجاوز الساعة لافتاً إلى أنه يجري

صفقة، مقابل 2680 صفقة في

الجلسة الماضية. وفيما يخص الأداء القطاعي أسس، تضرر قطاع «النفط والغاز» الارتفاعات بنمو نسبته 1.43%، فيما احتل قطاع «الراحة الصحية» صدارة القائمة الحمراء

بانخفاض نسبته 4.03%. واحتل سهم «إيسر» صدارة قائمة اعلى ارتفاعات أسس بالبورصة الكويتية بنمو نسبته 8.2% تقريباً، فيما احتل سهم «صفوان» صدارة التراجعات بانخفاض قدر نسبته بحوالي 7.7%.

وبالنسبة لتداولات الأسهم أسس، فقد تصدر سهم «جي إف إتش» نشاط التداول على مستوى الكميات بحجم بلغ 17 مليون سهم تقريباً جاء بتنفيذ 154 صفقة حقت نحو 687.1 ألف دينار، مرتفعاً بحوالي 6.5%.

وتصدر سهم «وطني» نشاط التداول على مستوى القيم بسهولة بالتأول على مستوى القيمة بحجم بلغ 931.2 ألف دينار بعد تنفيذ 17 صفقة على عدد 1.2 مليون سهم تقريباً، مع استقرار للسهم عند مستوى 800 فلس.



مؤشرات البورصة تشهد تباين

نحو 89.22 مليون سهم تقريباً بالجلسة الماضية، بارتفاع بلغت نسبته 26.2% تقريباً. وبلغ عدد صفقات أسس 2737

حوالي 7.2%. أما أحجام التداول أسس، فارتفعت بنهاية التعاملات لتصل لحوالي 112.6 مليون سهم، مقابل

دينار تقريباً (29.41 مليون دولار)، مقابل نحو 8.94 مليون دينار (29.41 مليون دولار) في الجلسة السابقة، بانخفاض

إلى هيئة أسواق المال الكويتية للاستحواذ على كامل أسهم شركة الاتصالات الكويتية «فيفا»، بسعر دينار للسهم، وبقية إجمالية للصفقة تبلغ 1.2 مليار دولار.

وألق سهم الاتصالات الكويتية «فيفا» تعاملات اليوم الأحد على استقرار عند مستوى

دينار للسهم من خلال تداول 580 ألف سهم بقيمة بلغت 577 ألف دينار.

قبل تقديم مستند العرض إلى هيئة أسواق المال، كما أن سعر العرض المقدم أعلى بـ 14% من متوسط السعر للكميات المتداولة للسهم خلال الثلاثة أشهر الماضية، وأعلى بـ 16% من تقييم مستشار الاستثمار (الذي قيم السهم بـ 859 فلساً)، بناءً على طريقة خصم الترفقات النقدية المستقبلية، وتقدمت شركة الاتصالات السعودية منتصف شهر نوفمبر الماضي بطلب

مجلس إدارة شركة الاتصالات الكويتية «فيفا» حول تقديم توصية إسهامي الشركة بشأن سعر عرض الاستحواذ الذي تقدمت به الاتصالات السعودية والبالغ ديناراً، واعتبره الأعضاء غير عادل للمساهمين.

من جانبها، اعتبرت الاتصالات السعودية أن سعر الصفقة عادلاً حيث إن السعر المقدم يعتبر الأعلى منذ إدراج شركة فيفا إلى ما

قالت مصادر إن أسس الأحد، لم يشهد أي طلبات لبيع أسهم الاتصالات الكويتية «فيفا» لصالح الاتصالات السعودية. وبدأت أسس الأحد، فترة تجميع الأسهم في عرض شركة الاتصالات السعودية «STC»، لتشرع بجمع أسهم شركة الاتصالات الكويتية «VIVA»، بسعر دينار للسهم، وذلك حتى 31 يناير المقبل. ويذكر أن انقسام وقع بين أعضاء

أكتوبر. وأضاف أن للمبيعات العقارية الاستثمارية صعدت للمرة الأولى بزيادة بلغت 73 في المئة وهو ما زاد حصتها لتشكل نحو 38 في المئة بالمرتبة الأولى من مبيعات العقار مقارنة بحصة بلغت 35,5 في المئة بالمرتبة الثانية خلال أكتوبر.

وأوضح أن مبيعات العقارات التجارية زادت بنسبة 136 في المئة على أساس شهري في نوفمبر وهو ما رفع نصيبها إلى أعلى حصة منذ عام وقدرها 25 في المئة في نوفمبر مقارنة بحصة بلغت 17 في المئة من مبيعات العقار في أكتوبر.

وأشار إلى أن قيمة مبيعات العقارات السكنية الخاص زادت بمائتي أعلى معدل شهري خلال العام وبأكثر من 30 في المئة في نوفمبر بمقدار 23 مليون دينار على أساس شهري متجاوزة نحو 99 مليون دينار مقابل مبيعات تراجعت إلى 76,3 مليون دينار في أكتوبر بنسبة 14,2 في المئة عنها في الشهر السابق له. وبين أن قيمة المبيعات للسكن الخاص ارتفعت مقابل انخفاض مؤشر متوسط قيمة الصفقة بنسبة 2 في المئة وبمقدار 9 آلاف دينار لتصل قيمتها إلى 306 ألف دينار.

وأضاف أن مبيعات العقارات الاستثمارية حافظت على نشاطها مضاعفة قيمتها إلى 123,4 مليون دينار وبأعلى نمو شهري وصل إلى 73 في المئة في نوفمبر مقارنة بمبيعات الشهر السابق له التي بلغت 71 مليون دينار في أكتوبر.



رسم بياني توضيحي

حجمها الذي كان قد انخفض أيضاً إلى 7,7 مليون دينار في أكتوبر لكن بنسبة أقل قدرها 9 في المئة في حين تراجعت بشكل كبير وبمائتي أعلى تراجع سنوي خلال العام نسبتة 7,5 في المئة في نوفمبر.

وذكر أن مبيعات العقار السكني الخاص زادت في نوفمبر بأكثر من 30 في المئة عن أكتوبر إلا أن حصتها من المبيعات انخفضت وهو ما ساهم في تراجع حصتها بشكل ملحوظ إلى 30,5 في المئة لتأتي في المرتبة الثانية مقارنة بحصة قدرها 38 في المئة في

وقال أن قيمة المبيعات العقارية زادت بالفعل إلى ثالث أعلى مستوى سجلته خلال العام بقيمة تقترب من 320 مليون دينار مرتفعة بنسبة استثنائية قدرها 66 في المئة مقارنة بتراجع نسبته 3 في المئة شهده في الشهر السابق إلى نحو 193 مليون دينار في أكتوبر في حين أنها كانت أدنى من مستوياتها في العام الماضي بنسبة تصل إلى 23 في المئة.

ولفت إلى أن مبيعات الوكالات انخفضت لنحو 7 ملايين دينار بنسبة قدرها 11 في المئة عن

في المئة وبمقدار 126 مليون دينار في نوفمبر بعدما تراجعت بنسبة 8 في المئة في أكتوبر إلى نحو 201 مليون دينار مشيراً إلى تواصل تراجعها على أساس سنوي بنسبة قدرها 26 في المئة. وبين أن متوسط المبيعات العقارية اليومية بلغ في نوفمبر 15 مليون دينار في 22 يوم عمل مقابل نحو 11,1 مليون دينار خلال 18 يوم عمل في أكتوبر في حين بلغ متوسط قيمة المبيعات اليومية 21 مليون دينار في 21 يوم عمل خلال نوفمبر من العام الماضي.

قال بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن مبيعات العقار في الكويت ارتفعت بنسبة 63 في المئة في نوفمبر الماضي على أساس شهري لكن لا تزال أقل من مستوياتها على أساس سنوي في نوفمبر 2014 بنسبة 29 في المئة.

وأضاف (بيتك) في تقريره الشهري أن مبيعات العقار يختلف أنوعه باستثناء العقارات الاستثمارية كانت خلال نوفمبر الماضي أقل من مستوياتها في الفترة المماثلة من العام الماضي بالرغم من الارتفاع الملحوظ على أساس شهري لمبيعات العقار الاستثماري والتجاري.

وأوضح أن ذلك يعود إلى قيام بعض الشركات والمستثمرين بعمليات مبادلات وإجراء تعديل أوضاعها المالية والاستثمارية مع اقتراب نهاية العام مع الأخذ في الاعتبار تراجع المبيعات العقارية التي كانت نسبتها 8 في المئة في أكتوبر من هذا العام. وذكر أن هذا النمو الشهري يأتي مدفوعاً بزيادة ملحوظة في مبيعات السكن الخاص بأكثر من 30 في المئة نتيجة لزيادة عدد المزايدات التي نظفت خلال الأشهر الماضية ونشاط شهري قياسي بلغ نموه 73,3 في المئة لمبيعات العقار الاستثماري نتيجة لتحقيق مكاسب وأرباح من بيع بعضها.

وأفاد التقرير بأن قيمة المبيعات العقارية بلغت نحو 327 مليون دينار مرتفعة بنسبة قدرها 63

«وطنية دق» تبيع 660 ألف دينار من تخارج استثماري

الآخر من العام المنتهي في 31 ديسمبر 2015. وحقت «الشركة» خسائر في الضعة أشهر الأولى من العام الجاري تقدر بحوالي 205.5 ألف دينار (677.5 ألف دولار)، مقابل أرباح بنحو 788 ألف دينار (2.6 مليون دولار) للفترة نفسها من العام الماضي.

بنك الخليج يفوز بجائزة «أفضل تجربة للفروع»

من إنترناشيونال بانكر. فضلاً عن جائزة «أفضل تجربة للعملاء على مستوى الفرع الشامل» من شركة إيتوس للحلول المتكاملة.

لقد طورت شركة إيتوس للحلول المتكاملة مؤشر المقارنة المعيارية السنوي الخاص بالبنوك، أحد أكثر التقارير المرتقبة في قطاع الخدمة المصرفية للأفراد في دول مجلس التعاون الخليج. وفي كل عام وعلى مدى 11 عاماً مضت، تم إجراء مؤشر المقارنة المعيارية للبنوك استناداً إلى قياس تجربة العملاء على 23 مصرفاً في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر 3 قنوات لتقديم الخدمة. وفي هذا العام، تم إجراء الدراسة على جميع البنوك من دول مجلس التعاون الخليجي وبالتالي تم إدراج ما مجموعه 65 مصرفاً في مؤشر المقارنة للمؤسسة لعام 2015. وتهدف هذه الدراسة إلى تزويد القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فإن التجربة المتميزة التي يمر بها العملاء قد ترفع بشكل كبير عن مستوى ولائهم. وقد تشكل عاملاً أساسياً لجذب عملاء جدد وتعزيز أهمية ثقافة خدمة العملاء واستخدامها كأداة فاعلة.

تمت بمراكز الاتصال 520 تفاعل عبر المواقع الإلكترونية للحصول على 68.000 إعصاة حول التجربة التي يمر بها العملاء عند التفاعل مع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد ركز الباحثون على سيناريوهات وأقصية يواجهها العملاء المرتقبة أثناء تجميع الخدمة معينة من البنك، وذلك بهدف تقييم أربعة عوامل أساسية متغيرة لتوفير الخدمة وهي: المصداقية، والاستجابة، والتأكد والتعاطف. وفي العام الحالي 2015، فاز بنك الخليج بالعديد من الجوائز المرموقة منها جائزة «أفضل بنك في خدمة العملاء» من مجلة «الفرانك في الكويت»، وجائزة «أفضل قرض للمستهلك»، وجائزة «أفضل بنك في إدارة النقد في الكويت»، من مجلة «الفرانك في الكويت»، وجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية القريبة في الكويت»، من إيجن بانكر، وجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية القريبة في الكويت»، من مجلة «الفرانك في الكويت»، من مجلة إنترناشيونال فينانشلس، وجائزة «أفضل بنك تجاري» وجائزة «أفضل ابتكار في الخدمات المصرفية القريبة»

أعلن بنك الخليج عن فوزه بجائزة «أفضل تجربة للفروع» من إيتوس للحلول المتكاملة، خلال الدورة السنوية الخاصة عشر مؤشر المقارنة المعيارية لتجربة المتعاملين في قطاع المصارف ومراكز الصرفة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتهدف جوائز «مؤشر المقارنة المعيارية لتجربة المتعاملين» إلى تكريم جهود المؤسسات في المنطقة وذلك لمساهماتها في التحسين المستمر لتجربة العملاء، إذ يمثل هذا المؤشر الدراسة أكثر الدراسات شمولاً لقياس تجربة العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويهدف المنشائية، صرح فيكيكرام إيسار، مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج، قائلاً: «نحن فخورون لفوزنا بهذه الجائزة المرموقة التي تعكس التزام وثقاني سائر فريق بنك الخليج في تقديم خدمة متميزة للعملاء، فضلاً عن قدرة البنك على تقديم منتجات استثنائية وفق أعلى معايير جودة الخدمة والتميز. كما نتطلع إلى الحفاظ على التزامنا تجاه عملائنا بنقس قدر من الطاقة والحماس». وخلال الدراسة التي أجريت للعام 2015، قام الباحثون في شركة إيتوس بتغطية 1.300 زيارة للفروع و780 محادثة

«مركز الجمان»: «الأهلية للتأمين» تعزز حصتها في «بترولية»

وتبعيتها زيادة "البيت" نسبته في "الأمان" بمقدار 0.509 نقطة مئوية من 40.716 إلى 41.225%. وأخيراً، استئناف "مشاريع" رفع حصتها في "متحدة"، وخلال الأسبوع الماضي بواقع 0.14 من 37.9 إلى 38.04%.

أما عمليات خفض الكميات المعجلة خلال الأسبوع الماضي، فتطلعت في خفض ملحوظ لحصة شركة طاقة الخير المقابضة في "السلام" بواقع 10.98 نقطة مئوية من 31.35 إلى 20.37%، وتراجع ملكية رضا إبراهيم رضا عبدالهادي في "أمنك" بواقع 1.717 نقطة مئوية من 17.255 إلى 15.538%. وذلك بعد رفعها 5 أسابيع متتالية.

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية، إنه تم رصد 6 حركات للملكيات المعجلة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة بالسوق الكويتي خلال الأسبوع الماضي. أربع منها باتجاه الرفع، قابلهما الفئتان باتجاه خفض. في حين غابت عمليات الدخول في أو الخروج من قوائم كبار الملاك.

وبحسب التقرير تصدرت عمليات رفع الملكيات المعجلة الأسبوع الماضي، تعزيز "أهلية ت" حصتها في "بترولية" بمقدار 0.57 نقطة مئوية من 6.88 إلى 7.45%. تلاها رفع "فلاس" ملكيتها في "تعليمية" بواقع 0.541 من 32.259 إلى 32.8%.

ويتكون هيكل ملكية «إيكويت» من شركة صناعات الكيماويات البترولية بنسبة 42.5%، وشركة داء للكيماويات بنسبة 42.5%، وشركة بوبيان للبتروكيماويات بنسبة 9%، وشركة الفرين لصناعة الكيماويات البترولية بنسبة 6%.

وتأسست «إيكويت للبتروكيماويات» في عام 1995 كأول شركة عابدة كويتية في هذا القطاع الصناعي، وبدأت في عمليات الإنتاج في شهر نوفمبر عام 1997.

وأوضحت بوبيان للبتروكيماويات أنه تمتلك ما يعادل 9% من إجمالي رأسمال شركة «إيكويت» وبالتالي فإن إنقاذ هذه الاتفاقية لن يتطلب قيام الشركة بترتيب أي تمويل، أو ضخ أي مبالغ في «إيكويت».

كما أوضحت الفرين لصناعة الكيماويات البترولية أنها تمثل ما يعادل 6% من إجمالي رأسمال شركة «إيكويت»، وبالتالي فإن إنقاذ هذه الاتفاقية لن يتطلب قيام الشركة بترتيب أي تمويل أو ضخ أي مبالغ في «إيكويت».

المُخرَمة بين كل من شركة «إيكويت للبتروكيماويات» (BPPC)، والفرين لصناعة الكيماويات البترولية (ALQURAIN)، المدرجتين ببورصة الكويت، إن شركة إيكويت للبتروكيماويات قامت بإشراك إجمالي أسهم مجموعة شركات إم إي جلوبل (MEGlobal)، بقيمة 3.2 مليار دولار، يشمل 200 مليون دولار سيتم استخدامها لسداد فروض والتزامات شركة إم إي جلوبل (MEGlobal)، المملوكة بالمنافسة للأطراف البائعة الوارد ذكرها.

قالت كل من شركتي بوبيان للبتروكيماويات (BPPC)، والفرين لصناعة الكيماويات البترولية (ALQURAIN)، المدرجتين ببورصة الكويت، إن شركة إيكويت للبتروكيماويات قامت بإشراك إجمالي أسهم مجموعة شركات إم إي جلوبل (MEGlobal)، بقيمة 3.2 مليار دولار.

وقالت الشركتان في إيضاحين منفصلين للبورصة، إنه تم التوقيع على الاتفاقية